في ندوة الجمعية الاقتصادية بحضور ممثلين عن القطاع الخاص وأكاديميين وخبراء

«السكنية»: لدينا رؤية واضحة لمعالجة الطلبات الإسكانية

■ الملا: المدن الإسكانية ستكون «كنز المؤسسة» بما تحتويه من خدمات ومرافق

صبحي الملا

■ تشييد مدن متكاملة في شمال البلاد وجنوبها تحتوي على كافة المرافق الحيوية

توفيق الجراح

■ المؤسسة ستقوم باقتراح أراض على البلدية تراها مناسبة لبناء الضواحي

اكدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجود رؤية واضحة لديها لمعالجة الطلبات الاسكانية وتقديم السكن المناسب والملائم للشباب لاسيما بعد المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 بشان الرعاية السكنية.

وقال المدير العام للمؤسسة صبحي الملا في ندوة نظمتها الجمعية الاقتصادية مساء امس وحضرها ممثلون عن القطاع الخاص المحلي واكاديميون وخبراء في المجال العقاري ان المؤسسة تسير وفق منهجية محددة لمعالجة القضية الاسكانية متمثلة بمحورين رئيسيين.

واضاف الملا ان المحور الاول يتمثل بالمدن الاسكانية المتكاملة التي اقرها القانون الاخير والتي سمح فيها بمساهمة القطاع الخاص بما لايقل عن 26 في المئة وحصة الحكومة بـ24 في المئة وبطرح الباقي للاكتتاب العام.

واعتبر ان المدن الاسكانية ستكون «كنز المؤسسة» بما تحتويه من خدمات ومرافق حيث ستشيد مدن متكاملة في شمال البلاد وجنوبها تحتوي على كافة المرافق الترفيهية والحيوية بما لايستدعي خروج المواطنين من هذه المدن كمدينة المطلاع والصبية.

واوضح ان المحور الثاني يتمثل في الضواحي حيث قررت المؤسسة في اجتماع لجنة التخطيط فيها يوم الاربعاء الماضي عدم انتظار بلدية الكويت حتى تقدم الاراضي للمؤسسة بل ستقوم المؤسسة باقتراح اراض تراها مناسبة على البلدية.

وذكر الملا ان المؤسسة تعمل وفق اليات ومنهجية ادارية ومؤسساتية محددة تتمثل في جهاز اداري هو لجنة التخطيط في المؤسسة يقوم باتخاذ كل القرارات المتعلقة بالمؤسسة داعيا الى عدم تسييس القضية الاسكانية بل العمل الجماعي لحل المعوقات التي تعترض حصول المواطنين على سكن لهم.

وقال الملا ان عدد الطلبات الاسكانية الموجودة في المؤسسة يبلغ حوالي 102 الف طلب مضيفا ان برنامج عمل المؤسسة سيساهم في تامين نحو 174 الف طلب اسكاني حتى عام 2020.

من جهته حمل القطاع الخاص ممثلا برئيس اتحاد العقاريين الكويتيين توفيق الجراح وعضو مجلس ادارة الاتحاد عبدالله العوضي القانون رقم (8) ورقم (9) لسنة 2008 مسؤولية ارتفاع اسعار السكن الخاص وابعاد القطاع الخاص عن عملية تطوير السكن الخاص مما فاقم في المشكلة معتبرين ان تحرير الاراضي مطلب رئيسي خصوصا ان الحكومة هي اكبر محتكر للاراضي.

وطالب الجراح الحكومة بتغيير الفلسفة الاسكانية بشكل عام والاعتماد على مبدا السوق الحر عبر تطويرها للبنى التحتية في هذه المدن وعرضها للبيع فقط اضافة الى ضرورة اعادة النظر في المساحات المقدمة للقطاع الخاص التي تبلغ نحو 400 متر مربع مضيفا ان مساحة 250 مترا مربعا ستكون كافية لاسيما ان العديد من اصحاب السكن الخاص بدؤوا يستفيدون من هذه المساحات لاغراض استثمارية عبر تاجيرها.

من جهته قدم العوضي شرحا مفصلا عن تاثيرات القانونين رقم (8) و(9)على ارتفاع اسعار السكن الخاص في الكويت حيث اوقفا العديد من المؤسسات العاملة في هذا القطاع الحيوي عن القيام بدورها وعملها رافضا الاتهامات الموجهة الى القطاع الخاص بالاحتكار الذي سبب ارتفاع اسعار السكن الخاص سابقا.

من جانبها طالبت الخبيرة في مجال الاسكان الدكتورة سعاد الطراروة الحكومة باحضار شركات اجنبية للقيام بتاسيس وتنفيذ المدن المزمع تنفيذها بحسب القانون الجديد للاسكان تكون متخصصة في تخطيط المدن والمنشات السكنية بعيدا عن الشركات المحلية بسبب تاخر الاخيرة في التسليم والزيادة في التكلفة.

واضافت الدكتورة الطراروة ان مدة انتظار السكن تزيد على 15 سنة وهو امر يستدعي العمل على حله من خلال توفير اراض تكفي لاقامة 150 الف قسيمة مبينة ان ماتم توزيعه منذ بدء المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى الان من مساكن يبلغ 110 الاف وحدة الامر الذي يعني ان البلاد مقبلة على بناء كويت جديدة.

على هامش ورشة عمل الأغذية الفاسدة

الصبيح: دول الخليج متميزة في العمل البلدي.. وتبادل الخبرات بيننا ضرورة

أحمد الصبيح مستقبلاً ممثلي دول التعاون

عقد مدير عام البلدية احمد الصبيح في مكتبه صباح امس اجتماعا موسعا مع ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي على هامش ورشه عمل الأغذية الفاسدة بحضور مساعد المدير العام لشئون قطاع التنظيم العمراني والمخطط الهيكلي المهندس وليد الجاسم ومدير ادارة التطوير والتدريب خلف مسعود المطيري وعدد من مسؤولي البلدية ومراقبي الأغذية في اقرع البلدية بالمحافظات.

واكد الصبيح خلال الاجتماع على اهميه وضع المقترحات والتوصيات بهدف اعتمادها في دول مجلس التعاون في شان الأغذية لافتا الى اهميه تبادل الخبرات باعتبار ان دول مجلس التعاون متميزة ويمكن الاستفادة منها في هذا الجانب.

وثمن الصبيح دور ممثلي دول مجلس التعاون من خلال مشاركتهم الفعالة وحضورهم ورشه العمل التي تعكس مدى تعاونهم في تطوير مختلف الجوانب المتعلقة بالاغذية لرفعها للأمانة العامة لدول مجلس التعاون واعتمادها للعمل بموجبها بشكل موحد.

خلال جولة تفتيشية للقضاء على المظاهر السلبية

«طوارئ العاصمة» يخلي 8 بقالات منزلية ومصبغة في الدوحة

■ القطان: قطع التيار الكهربائي عن المنازل التي لايستجيب أصحابها لإنذارات البلدية

جانب من المضبوطات

أطلقت بلدية الكويت بتعليمات من مديرها العام المهندس أحمد الصبيح عدداً من الحملات التفتيشية بهدف القضاء على المظاهر السلبية ومنها البقالات المنزلية بعد ورود عدة شكاوي من المواطنين بعدد من المناطق السكنية والتي أسفرت عن إخلاء عدد 8 بقالات منزلية وإحدى المصابغ من قبل أصحابها في منطقة الدوحة بعد إنذارهم من قبل مفتشي فريق طوارئ العاصمة.

بدوره أكد رئيس فريق طوارئ العاصمة طارق القطان الذي ترأس فريق العمل أن ظاهرة البقالات المنزلية في المناطق السكنية هي إحدى الظواهر السلبية التي تنعكس بتداعياتها الخطيرة على صحة وسلامة المستهلكين ، لافتاً إلى أن المواد الغذائية بتلك البقالات لا تخضع لرقابة البلدية فضلا عن عدم حصول العاملين فيها للشهادات الصحية التي تثبت خلوهم من الأمراض المعدية إلى جانب تسبب أصحابها بإزعاج الجيران وإقلاق راحتهم.

وقال القطان ان هدفنا حماية المستهلكين من تلك الظاهرة غير الصحية خاصة وأن تلك البقالات المنزلية مخالفة للقانون ، مشيراً إلى انه قد تم إنذار العديد من أصحابها حيث تمت إستجابة عدد 8 منهم وقاموا بإخلائها إلى جانب إخلاء إحدى المصابغ في منطقة الدوحة بعد ورود عدة شكاوي من قاطني المنطقة.

ودعا القطان أصحاب المنازل التعاون مع جهاز البلدية من خلال الإبعاز لأصحاب تلك البقالات المخالفة بسرعة إخلائها والاستجابة لإنذارات فريق طوارئ العاصمة ، لافتا إلى أنه في حال عدم الاستجابة سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتمثلة بقطع التيار الكهربائي عن تلك المنازل وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.

شارك بالحملة رئيس النوبة أ عبدالله الشطي، مشرف النوبة طلال القصاب، والمفتشان حمد الحساوي ، حمد العريفي.

دعا ممن تتوافر فيهم الشروط إلى التسجيل بالتعليم العالي

رئيس المكتب الثقافي: كليات الطب الأيرلندية لا تقبل من تقل نسبتهم عن 96 في المئة

دبلن-كونا: قال رئيس المكتب الثقافي في ايرلندا المستشار الدكتور وليد شعيب ان من شروط القبول في كليات الطب الايرلندية لطلبة الكويت المبتعثين الاتقل نسبتهم في الثانوية العامة عن 96 في المئة.

ودعا الدكتور شعيب في تصريح لـ (كونا) عقب اللقاء المفتوح الذي جمع وزير التربية والتعليم العالي الدكتور نايف الحجرف مع الطلبة والطالبات الدارسين في ايرلندا ممن تتوافر فيهم الشروط ويرغبون في الالتحاق بالفصل الدراسي المقبل الى التسجيل بوزارة التعليم العالي لانها الجهة الوحيدة المخولة بتسجيلهم وذلك بالتنسيق مع المكتب الثقافي في دبلن بسبب المقاعد المحدودة التي يتم تخصيصها من كليات الطب الايرلندية للطلبة الاجانب.

وقال الدكتور شعيب انه قدم للوزير الحجرف شرحا تفصيليا عن آلية العمل في المكتب والانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية وابرزها الانتقال الى المبنى الجديد اضافة الى اطلاعه على الاتفاقيات التي ابرمها المكتب مع عدد من الجامعات سواء كليات الطب البشري او في مختلف التخصصات الاخرى.

وذكر ان المكتب حقق تقدما كبيرا مؤخرا وذلك بالحصول على 51 مقعدا لطلبة الطب البشري وذلك مقارنة بالعدد السابق قبل عامين وكان 36 مقعدا فقط. واوضح ان عدد كليات الطب في ايرلندا خمسة وهو عدد قليل جدا حيث يجب الاخذ بالاعتبار المنافسة بين الطلبة الايرلنديين والاوروبيين والطلبة الاجانب في الحصول على قبول في واحدة منها مشيرا الى ان هذه الجامعات هي الكلية الملكية للجراحين وجامعة دبلن وجامعة كورك وجامعة جولواي وجامعة ترنتي. وذكر شعيب ان الدرجة المطلوبة من الطالب الذي يدرس على حسابه الخاص ويلتحق بالثانوية الايرلندية للحصول على قبول الطب البشري هي 575 من اصل 600 وهو امر في غاية الصعوبة ولذلك لايشجع المكتب الطلبة على الالتحاق بالثانوية الايرلندية فعدم الحصول على قبول الطب البشري قد يؤدي الى الاحباط والارهاق النفسي والفشل الدراسي.

على صعيد متصل كشف الدكتور شعيب انه قدم جميع البيانات اللازمة لوزارة التعليم العالي والخاصة بصرف المكافآت الاكلينيكية للطلبة الكويتيين في ايرلندا الملتحقين بالمرحلة الاكلينيكية اسوة بطلبة جامعة الكويت مشيرا الى ان المكتب الثقافي ووزارة التعليم العالي متفقان على اقراره لهم.

د. وليد الشعيب

ردا على الكندري وبوشهري في قضية شهادات أوصاف الجليب

المطيري للعبدالله: لا يجوز الضرب بكلام الأغلبية عرض الحائط

استغرب فرز المطيري عضو المجلس البلدي ورئيس اللجنة القنية من طلب عضوي المجلس البلدي جنان بوشهري وعبدالله الكندري من وزير البلدية الشيخ محمد العبدالله عدم المصادقة على قرار المجلس باستخراج بشهادات اوصاف الجليب، فلا هم اوصياء على الوزير ولا هم اوصياء على المجلس ؟ لان المجلس سيد قراره وهو من وافق بالأغلبية على هذا القرار فهل سيستمع الوزير إلى الاقلية ويترك تصويت الأغلبية في المجلس البلدي ؟

واوضح فرز المطيري لوزير البلدية ان ما قام به العضوان خروج على الشرعية والمتمثلة في المجلس ككل والتي يتم فيها الاتفاق على اخذ القارات بالتصويت في المجلس البلدي على ان يمتثل لها جميع الأعضاء حتى المعارضون للقرار ، لان المعارضة تكون داخل المجلس ولا يجب ان تكون في الصحافة والإعلام.

وتعجب فرز المطيري من موقف العضو جنان بوشهري، حيث انها لم توافق او ترفض الموضوع برمته بل سجلت عدم الامتناع عن التصويت ، فلماذا تطلع في الصحافة لتطلب من الوزير رفض التوصية على هذا الموضوع؟

وطالب العضو فرز المطيري من العضوين الرافضين لشهادة الأوصاف ان يقوما بجولة في جليب الشيوخ والتي اعتقد انهم لم يمروا عليها في يوم من الأيام لانهم لو مرا عليها لوجدا الكويتيين اصحاب الحقوق المسلوبة مسلوبي الارادة في استرداد حقوقهم.

واخيرا دعا فرز المطيري وزير البلدية إلى اجتياز الاختبار الصعب الذي وضعه فيه العضوان من خلال اما الموافقة على طلبهم والضرب بكلام المجلس بالكامل عرض الحائط او الامتثال للشرعية والموافقة على توصية المجلس خاصة ان التوصية صادرة من خلال لجان المجلس والمتواجد بها الجهاز التنفيذي وكذلك عدم البت من قبل مجلس الوزراء في تقنين الجليب او استملاكها فلابد من وجود حلول جذرية لهذا الموضوع ، وثق يا وزير البلدية ان تقدير الناس إليك هو ما سيدوم ، وكذلك القانون هو من صنع الإنسان لصالح الشعب وليس من خلق الله فيجوز التعديل او الاستثناء او الإلغاء من اجل هذا الشعب وراحته ، وان شهادة الأوصاف التي نطالب بها بتعهد بين البائع والمشتري كان معمول بها من قبل وزراء سابقين ليتم التيسير على المواطنين.

تنظمه الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للسنة الثانية على التوالي

انطلاق المرحلة الثانية من مشروع تدريب وتنمية الكوادر البشرية في الجهات الحكومية

■ الفعاليات تؤكد الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التخطيط والجامعة

جانب من المحاضرات ضمن مشروع تدريب الكوادر البشرية

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة د.رولا دشتي انطلاق فعاليات المرحلة الثانية من مشروع تدريب وتنمية الكوادر البشرية التخطيطية بالجهات الحكومية والذي تنظمه الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للسنة الثانية على التوالي بالتعاون مع مركز التميز في الإدارة في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

وقد انطلقت فعاليات التدريب في هذه المرحلة بتاريخ 27 يناير من العام الحالي والتي سوف تستمر لفترة 4 أسابيع وتنتهي بتاريخ 21 فبراير من العام الحالي، وبواقع 3 دورات في الأسبوع وتشمل الدورات التالية: دورة التخطيط وإدارة الأزمات، دورة التخطيط وإدارة المشاريع، ودورة تعزيز قدرات التخطيط الإستراتيجي للأجهزة الحكومية بدولة الكويت، حيث يتم تدريب ما يقارب 300 موظف من مختلف القطاعات الحكومية.

وتعتبر هذه المرحلة تأكيدا على الشراكة الإستراتيجية التي تربط المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع مركز التميز في الإدارة في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وإستكمالا للمرحلة الأولى التي اثمرت عن تدريب ما يقارب من 800 متدرب في مختلف المؤسسات الحكومية.